

مجلس الشيوخ

الفصل التشريعي الأول
دور الانعقاد العادي الثاني
تقرير
لجنة التعليم والبحث العلمي
والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
عن

الاقتراح برغبة المقدم من

السيد النائب/ علاء الدين مصطفى

بشأن

”تفعيل منظومة التوقيع الإلكتروني“

جمهورية مصر العربية
مجلس الشيوخ
الفصل التشريعي الأول
دور الانعقاد العادي الثاني

تقرير لجنة التعليم والبحث العلمي
والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

عن

الاقتراح برغبة المقدم من السيد النائب/ علاء الدين مصطفى

بشأن

” تفعيل منظومة التوقيع الإلكتروني ”

السيد المستشار/ عبد الوهاب عبد الرازق

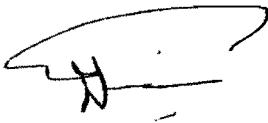
رئيس مجلس الشيوخ

تحية طيبة ...،

أتشرف بأن أقدم لسيادتكم، رفق هذا، تقرير لجنة التعليم والبحث العلمي والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بشأن الاقتراح برغبة المقدم من السيد النائب/ علاء الدين مصطفى بشأن " تفعيل منظومة التوقيع الإلكتروني"، وذلك إعمالاً لنص المادة (١١٥) من اللائحة الداخلية للمجلس، واللجنة ترى أنه في حال الموافقة إحالة التقرير إلى وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لاتخاذ ما يلزم بشأن تنفيذ ما به من توصيات.

وتفضلوا سيادتكم بقبول فائق الاحترام،

رئيس اللجنة



د/ نبيل دعبس

تحريراً في ٢٣ /٤/ ٢٠٢٢

أحال السيد المستشار رئيس المجلس بتاريخ ٢٠٢٢/٢/٢٤ إلى لجنة التعليم والبحث العلمي والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، الاقتراح برغبة المقدم من السيد النائب/ علاء الدين مصطفى، بشأن "تفعيل منظومة التوقيع الإلكتروني في ظل اهتمام الدولة المصرية بالتحول الرقمي"، وذلك لبحثه ودراسته وإعداد تقرير عنه يُعرض على المجلس.

وقد عقدت اللجنة اجتماعاً لنظره بتاريخ ٢٠٢٢/٣/١٣ برئاسة الدكتور/ نبيل دعبس (رئيس اللجنة)، وحضره السادة أعضاء اللجنة.

كما حضر الاجتماع ممثلاً عن الحكومة:

عن وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات:

- المهندس/ حازم نبيل
(نائب الرئيس التنفيذي لهيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات لتأمين المعاملات الإلكترونية)

وقد أطلعت اللجنة على الاقتراح برغبة المقدم ومذكرته الإيضاحية، واستعادت نظر الدستور والقانون واللائحة الداخلية للمجلس.

وبعد أن استمعت اللجنة إلى ما أدلى به ممثل الحكومة من إيضاحات، ومناقشات السادة النواب. تعرض اللجنة تقريرها على النحو التالي:

مقدمة.

أولاً: موضوع الاقتراح برغبة المعروض.

ثانياً: رأى السادة الأعضاء.

ثالثاً: رأى السادة ممثلي الحكومة.

رابعاً: رأى اللجنة وتوصياتها.

مقدمة:

تتخذ الدولة خطوات واضحة في استراتيجية التحول الرقمي لتساهم في رؤية مصر ٢٠٣٠ ولوضع مصر بين صفوف الدول المتطورة المواكبة للتكنولوجيا الحديثة، وقد ساهمت جائحة كورونا في تسريع وتيرة تنفيذ مشروعات التحول الرقمي ليشمل جميع أجهزة الدولة وقطاعات الخدمات والإنتاج، وذلك من أجل إنشاء نظام رقمي متكامل وآمن يحقق نقلة نوعية في الخدمات الحكومية المقدمة للمواطنين، ولعل من أبرز الأركان الهامة التي تقوم عليها مشروعات التحول الرقمي هو وجود منظومة للتوقيع الإلكتروني وهو عبارة عن توقيع رسمي يستخدم لإثبات الهوية في العمليات التي تتطلب تأكيد هوية المستخدم مثل الخدمات الحكومية المختلفة، ويستخدم هذا التوقيع بشكل أساسي داخل منظومة الفاتورة الإلكترونية؛ فهو أحد الشروط اللازم توافرها لاعتماد المستندات والفواتير بالمنظومة الرقمية، وتكمن أهمية التوقيع الإلكتروني في أنه جزء أصيل من عملية التحول الرقمي ويعتبر من أهم متطلبات الفاتورة الإلكترونية التي ينبغي تحقيقها للتمكن من الانضمام إلى المنظومة الرقمية.

وتزداد أهميته في الخدمات في الأنشطة ذات الأولوية الملحة لتطبيق الخدمة مثل الجمارك والضرائب، وتأمين المعاملات الإلكترونية كوسيلة قانونية لممارسة الأنشطة المالية على الإنترنت.

أولاً: موضوع الاقتراح برغبة:

- أشار سيادة النائب مقدم الاقتراح إلى عدة نقاط نذكرها في:
- أنه في ظل اهتمام الدولة بمنظومة التحول الرقمي والشمول الرقمي والتجارة الإلكترونية خلال السنوات الماضية:
 - صدر قانون تنظيم التوقيع الإلكتروني رقم (١٥) لسنة (٢٠٠٤) بشأن " تنظيم التوقيع الإلكتروني " أي منذ ما يقرب من نحو ١٨ عاماً، لكنه ظل حبيس الأدراج في انتظار لائحته التنفيذية، رغم أن هذه المدة كانت كفيلة بعمل شراكات كبيرة مع الحكومة والقطاع الخاص في الداخل والخارج لكن لم يتحقق ذلك.
 - تأسست هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات وكان الهدف الأساسي منها هو تنظيم "التوقيع الإلكتروني":

- لدعم صناعة التجارة الإلكترونية في مصر بموجب القانون رقم ١٥ لعام ٢٠٠٤ بشأن " تنظيم التوقيع الإلكتروني "
- ولدعم صناعة المعاملات الإلكترونية المصرية، وذلك لتأمين المعاملات الإلكترونية بهدف ممارسة الأنشطة التجارية والمالية من خلال الانترنت، وإحداث نقلة نوعية في سرعة وجودة.

- إلا أننا لم نجد أثراً ملموساً عقب إنشائها ولا تحقيق لأي هدف من أهدافها على أرض الواقع.
- فرضت ضروريات التحول الرقمي للمجتمع والاقتصاد الرقمي خروج هذا القانون إلى حيز التطبيق لكن على نطاق محدود، لذا لم يحقق الهدف من صياغته وتشريعه، فهذا القانون عند تفعيله لأقصى درجات التنفيذ سوف تكون هناك زيادة في حجم الأعمال في سوق التوقيع الإلكتروني (والتي وصلت في ٢٠٢٠ إلى ٢,٨ مليار دولار)، (ومن المتوقع أن تبلغ ١٤ مليار دولار في ٢٠٢٦ بزيادة تتجاوز ٣٠٪).

وبناء على ما سبق، أنه من الضروري العمل على النقاط التالية:

- العمل على إصدار تشريع جديد لقانون متكامل للتجارة الإلكترونية يندمج فيه قانون التوقيع الإلكتروني بما يتماشى مع تطور التجارة العالمية.
- إطلاق حملات توعية وشراكات مع القطاع الخاص والجهات الحكومية بهدف نشر ثقافة التوقيع الإلكتروني في المعاملات.

ثانياً: رأى السادة الأعضاء وتساؤلاتهم:

أشار السادة الأعضاء إلى بعض النقاط مثل:

- ما هي الجهود التي قامت بها هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات (ITIDA) لنشر ثقافة التوقيع الإلكتروني؟
- ولماذا لم يتم ذلك تدريجياً عن طريق استهداف جهتين حكوميتين كل عام على مدار ١٨ سنة لتحقيق تقدم كبير في هذا الاتجاه؟
- إن مشكلة أي اقتصاد هو الاقتصاد غير المنظور أو الموازي فالتجارة الإلكترونية تحقق أرباحاً هائلة لا تستفيد منها الدولة، فكيف يمكن تنظيم ذلك؟
- الوقوف على أسباب تأخر القطاع الحكومي - وبدقة - في تطبيق خدمات التوقيع الإلكتروني التي أعلنت وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات عن البدء في تفعيلها العام الماضي.
- تفعيل القانون يحتاج إلى اكتمال منظومة إدخال بيانات السجل العيني والشهر العقاري إلى هيئة التوقيع الإلكتروني لتكتمل منظومة المرسل والمستقبل والمصدر.
- القانون بطبيعته يفرض على الجهة المصدرة للعقود أن يكون لديها بيانات ومعلومات متوفرة لكنها لم تكتمل في الشهر العقاري.
- أن نسبة كبيرة من العقارات غير مسجلة، وهذا يمثل عائقاً كبيراً، وبالنسبة لعقود الشركات فإن قانون الاستثمار الجديد فرض تسجيل الشركات واستخدامها للتوقيع الإلكتروني.

ثالثاً: رأي السادة ممثلي الحكومة:

أوضح المهندس/ حازم نبيل أن الفاتورة الإلكترونية هي وثيقة تجارية رسمية تثبت عملية بيع السلع والخدمات المختلفة، وقد تم اعتمادها كبديل للفواتير اليدوية في مصر منذ عام ٢٠٢٠، ولا زالت مصر تأخذ العديد من الخطوات للقضاء كلياً على الفواتير التقليدية والانضمام إلى العالم الرقمي لمواكبة التطور، فمنذ منتصف عام ٢٠٢١ أصبح الانضمام إلى المنظومة الإلكترونية أمراً ضرورياً.

وبالرغم من ذلك لم يتم تفعيل القانون بشكل كبير، وجانب كبير من عدم تفعيله يعود إلى الرغبة في استكمال منظومة تهيئة البيئة الخاصة به، والانتهاز من الترويج الكافي له بهدف نشر ثقافة الاعتماد عليه في المراسلات الحكومية والخاصة وتطوير العقود الإلكترونية.

وحول آلية الانضمام إلى المنظومة الإلكترونية: أوضح سيادته أن على الممول إرسال طلب التسجيل على البريد الإلكتروني الخاص بمصلحة الضرائب على أن يتضمن على صور بعض المستندات الضرورية مثل:

- البطاقة الشخصية.

- البطاقة الضريبية.

- شهادة التسجيل الضريبي.

- خطاب تفويض من الشركة.

وإدراج البيانات المهمة مثل (اسم الموقع - رقم التسلسل - تاريخ انتهاء الشهادة ومصدرها)، وتشمل الشهادة أيضاً عند تسليمها على مفتاحين (المفتاح العام - المفتاح الخاص)

- المفتاح الخاص: هو التوقيع الإلكتروني الذي يميز صاحبه.

- المفتاح العام: يتم نشره في الدليل وهو متاح للعامة من الناس.

وفيما يتعلق بالمتطلبات الفنية (Software - Hardware) الواجب توافرها لتفعيل شهادة التوقيع،

أشار سيادته: أنه قبل البدء في استخدام التوقيع الإلكتروني في المنظومة الرقمية لا بد من تحقيق بعض المتطلبات التقنية الخاصة منها ضرورة حصول الممول على جهاز ال HSM وتهيئته على نظام تخطيط موارد المؤسسات المستخدم (ERP System) لتوقيع الفواتير إلكترونياً قبل إرسالها إلى المنظومة.

وأوضح سيادته أنه من أسباب ضرورة الانضمام لمنظومة التوقيع الإلكترونية:

١. أنها تكشف عن شخصية طالب الخدمة بأمان، والبيانات المرسله أو المستقبله كما أنها لا تقبل التلاعب.
٢. ترفع مستوى الأمان والخصوصية بالنسبة لجميع المستندات المتبادلة إلكترونياً إلى جانب تقليل إجراءات إصدار الفواتير الخاصة بالتجارة الإلكترونية.
٣. تساهم منظومة التوقيع الإلكتروني في تنظيم التعاملات التي تتم بصورة إلكترونية سواء كانت مدنية أو تجارية أو إدارية وضمان أن تكون بنفس فاعلية التعاملات الورقية.
٤. تدعم حركة التجارة الإلكترونية بعد تأهل عدد من الشركات الحاصلة على تراخيص لتقديم خدمات التوقيع الإلكتروني لبدء تفعيل المنظومة رسمياً.

كذلك فإنه بعد الانتهاء من التسجيل في المنظومة وحصول الممول على التوقيع الإلكتروني وتركيب الجهاز الخاص به على برنامج تخطيط موارد المؤسسة، يكون بإمكانه: إصدار أول فاتورة إلكترونية وتوقيعها ثم تقديمها إلى بوابة الفواتير الإلكترونية لإرسالها إلى مصلحة الضرائب المصرية، ولمعالجة أسباب عدم انتشار التوقيع الإلكتروني بمصر، والقضاء على تأخر تفعيله وتباطؤ انتشار ثقافة منظومة التوقيع الإلكترونية في المجتمع، أوضح أن هناك خطوات حكومية جادة:

- خلق وعي بمدي أهمية تداول خدمات التوقيع الإلكتروني في القطاع الحكومي.
 - تأهيل معظم القطاعات المستفيدة من خدمات التوقيع الإلكتروني بإنشاء البنية التحتية اللازمة لبدء العمل.
- كما اشار سيادته أنه في عام ٢٠٢٠ كان عدد من لديهم شهادات التوقيع الإلكتروني من ٨ إلى ١٠ آلاف شخص بعدد معاملات بلغ ٣ مليون معاملة، وبلغ عددهم في عام ٢٠٢١ ما يقرب الـ ٥٠ ألف شخص بعدد معاملات ١٥٠ مليون معاملة. متوقعاً أن يحقق تطبيق التوقيع الإلكتروني لدى الجهات الحكومية نقلة نوعية في سرعة وجودة الخدمات المقدمة داخل القطاع الحكومي. أن هناك تحركاً واسعاً من قبل وزارات الاتصالات والاستثمار والمالية لتفعيل منظومة التوقيع الإلكتروني للتوسع في استخدام هذه الخدمة، خاصة أن هيئة التوقيع الإلكتروني تتعاون مع الشركات المرخص لها بممارسة هذا النشاط، لتسريع الانتقال الى المجتمع الرقمي الذي يقدم خدمات.
- كما تم تفعيل سلطة التصديق الإلكتروني، ويمكن خلال الفترة المقبلة التوسع في استخدام الوسائل الإلكترونية في تحرير وتبادل وحفظ المستندات.

رابعاً: رأى اللجنة وتوصياتها:

ترى اللجنة أنه لتفعيل منظومة التوقيع الإلكتروني في ظل اهتمام الدولة المصرية بالتحول الرقمي، وما تم خلال السنوات الأخيرة من تطبيق وتنفيذ العديد من الحلول التكنولوجية في كافة قطاعات ومشروعات الدولة، والسعي إلى بناء مصر الرقمية من أجل الوصول إلى مجتمع مصري يتعامل رقمياً، يجب: -

١. استكمال البنية المعلوماتية التحتية والعمل على رفع كفاءتها، وايضا رفع كفاءة شبكة الإنترنت للتغلب على الأعطال المتكررة، ودعم البنية التحتية واللوجستيات.

٢. معالجة التشابك المتمثل في تواجد العديد من القوانين بالفعل التي تتماشى مع التجارة الإلكترونية مثل: قانون جرائم تقنية المعلومات، وقانون حماية المستهلك، وقانون الضرائب، وقانون التوقيع الإلكتروني، لكنها في النهاية لا تمثل مظلة شاملة لهذه المنظومة، تجنباً للتضارب وتعدد القوانين المعمول بها ولإدخال الهوية الرقمية.

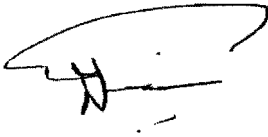
٣. استحداث نموذج جديد للتعاملات التي تتم بصورة إلكترونية سواء كانت مدنية أو تجارية أو إدارية، وضمان أن تكون بنفس فاعلية التعاملات الورقية للقضاء على عمليات النصب والاحتيال على رجال الأعمال عن طريق تزوير توقيعاتهم على أوامر السداد وعقود الصفقات، وتقليل أعداد قضايا الطعن بالتزوير المكدسة في المحاكم.

٤. عمل حملات توعية للمواطنين بأهمية التوقيع الإلكتروني في التحول للمجتمع الرقمي.

٥. بحث إصدار قانون خاص بالتجارة الإلكترونية لتوفير غطاء قانوني للبيع والشراء عبر مواقع الإنترنت، وتأمين حقوق الشركات والمستهلكين.

والأمر مرفوع لسيادتكم للتفضل بالتنبيه باتخاذ اللازم في هذا الشأن،،،

رئيس اللجنة



الدكتور / نبيل دعبس

النائب

علاء مصطفى

عضو مجلس الشيوخ
تنسيقية شباب الأحزاب والسياسيين
حزب الإصلاح والنهضة



التاريخ: ٢٠٢٢/١/٣٠

معالي المستشار الجليل / عبد الوهاب عبد الرازق،

رئيس مجلس الشيوخ،

تحية طيبة وبعد،،،

إستنادا للمادة ١٣٣ من الدستور وإعمالاً بنص المادة الخامسة من مواد الإصدار للقانون ١٤١ لسنة ٢٠٢٠ بإصدار قانون مجلس الشيوخ، وإعمالاً لنص المادة رقم ١١٣ من القانون رقم ٢ لسنة ٢٠٢١ بإصدار اللائحة الداخلية لمجلس الشيوخ.

أتشرف بأن أقدم لسيادتكم بطلب (إقتراح برغبة)

وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

وموجه إلى: الدكتور/عمرو طلعت

الموضوع:

بشأن تفعيل منظومة "التوقيع الإلكتروني" في ظل اهتمام الدولة المصرية بالتحول الرقمي، وما تم خلال السنوات الأخيرة من تطبيق وتنفيذ العديد من الحلول التكنولوجية في كافة قطاعات ومشروعات الدولة، والسعي إلى بناء "مصر الرقمية" من أجل الوصول إلى مجتمع مصري يتعامل رقمياً.

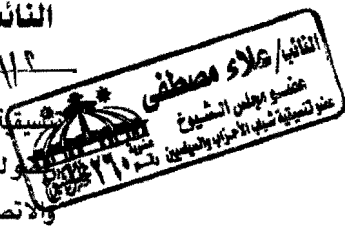
وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،

مرفق طيه: المذكرة التوضيحية للمقترح

النائب/ علاء مصطفى

تنسيقية شباب الأحزاب والسياسيين
مجلس الشيوخ
لجنة التعليم والبحث العلمي
والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

عضوية رقم (٢٦٠)



الكتب
١/٢

١٤ شارع فؤاد سراج الدين، جاردن سيتي، القاهرة

+٢ ٠١٠٠٥٧٢٢٠٧٣

٠٢٢٧٩٠٠٩٠٠

alaa.moustafa@senate.eg

alaa.moustafa@gmail.com



النائب

علاء مصطفى

عضو مجلس الشيوخ
تنسيقية شباب الأحزاب والسياسيين
حزب الإصلاح والنهضة

المذكرة التوضيحية

تتخذ الدولة المصرية خطوات واضحة في استراتيجية التحول الرقمي، والتي تضع الأساس لرؤية مصر ٢٠٣٠ للدخول بين صفوف الدول المتطورة والمواكبة للتكنولوجيات الحديثة، وساهمت أزمة انتشار فيروس كورونا بداية عام ٢٠٢٠، في إجبار الحكومات على تسريع وتيرة تنفيذ مشروعات التحول الرقمي ليشمل جميع أجهزة الدولة وقطاعات الخدمات والإنتاج، وذلك من أجل إنشاء نظام رقمي متكامل وآمن يحقق نقلة نوعية في الخدمات الحكومية المقدمة للمواطنين. ولعل من أبرز الأركان الهامة التي تقوم عليها مشروعات التحول الرقمي هو وجود منظومة للتوقيع الإلكتروني آمنة تتيح للمواطنين التعامل عن بُعد في المعاملات الحكومية المختلفة، مما سيقلل الضغط على الجهات الحكومية في توفير الأماكن اللازمة لاستقبال المواطنين وتجهيزها وسيهدف إلى فصل طلب الخدمة عن مقدم الخدمة.

تنبتهت الحكومة المصرية لهذا الأمر منذ عام ٢٠٠٤ وذلك من خلال تأسيس هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات بموجب القانون رقم ١٥ لعام ٢٠٠٤ ومن شأنه تنظيم "التوقيع الإلكتروني" لدعم صناعة التجارة الإلكترونية المصرية وذلك من خلال تأمين المعاملات الإلكترونية كوسيلة قانونية لممارسة الأنشطة المالية على الانترنت. وفي يوليو ٢٠٠٦ تم بالفعل إصدار ٣ رخص لممارسة أنشطة وخدمات التوقيع الإلكتروني وتأمين المعلومات، وهي الشركة المصرية لخدمات الشبكات وتأمين المعلومات (SNS) وشركة مصر للمقاصة والإيداع والقيود المركزي (M.C.D.R.) والشركة المصرية لخدمات التوقيع الإلكتروني وتأمين المعلومات (Egypt Trust)، وفي سبتمبر ٢٠٠٩ تم منح ترخيص لوزارة المالية (MOF) لتقديم الخدمة لموظفي الحكومة. إلا أننا نرى أن جانب كبير من عدم تفعيل القانون والاعتماد عليه بشكل كبير هو إصدار القانون دون أن تهيأ له البيئة الخاصة به؛ وذلك بسبب عدم الترويج الكافي لهذا القانون بهدف نشر ثقافة الاعتماد عليه في المراسلات الرسمية الحكومية والخاصة، وتطوير العقود الإلكترونية، بالإضافة إلى عدم وجود قانون ينظم التجارة الإلكترونية في الأساس، والذي يعتبر التوقيع الإلكتروني إحدى أدواته. وبناء على ما سبق، نرى أنه من الضروري العمل على النقاط التالية:

- إعادة النظر في قانون التوقيع الإلكتروني الحالي وتطويره بما يتماشى مع تطور التجارة العالمية.
- عمل حملات توعية وشراكات مع القطاع الخاص والجهات الحكومية بهدف نشر ثقافة استخدام التوقيع الإلكتروني في المعاملات.
- العمل على إصدار تشريع جديد لقانون متكامل للتجارة الإلكترونية يندمج فيه قانون التوقيع الإلكتروني.
- تطوير العقود التجارية بما يتماشى مع التطور في التوقيع الإلكتروني وأليات استخدام التوقيع الإلكتروني.

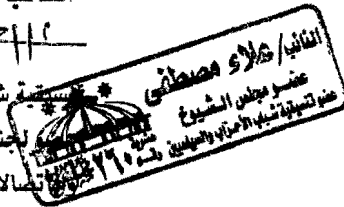
لذا أرجو من سيادتكم التكرم بإحالة (الإقتراح برغبة) إلى لجنة التعليم والبحث العلمي والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بمجلس الشيوخ لمناقشته نظراً لأهمية الأمر.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،

النائب /علاء مصطفى

عضو مجلس الشيوخ
تنسيقية شباب الأحزاب والسياسيين
لجنة التعليم والبحث العلمي
الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

عضوية رقم (٢٦٠)



١٤ شارع فؤاد سراج الدين، جاردن سيتي، القاهرة

+٢ ٠١٠٠٥٧٧٢٠٧٣

٠٢٢٧٩٠٠٩٠٠

alaa.moustafa@senate.eg

alaa.moustafa@gmail.com